المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30 ET 31/01/2016

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

هذه حصيلة وآفاق سياسة المغرب الجديدة للهجرة

المغرب والمهاجرون الأفارقة.. من المحاربة إلى الأدماج

أعد الملف - مصطفى واعراب

15 ص 11/8974

كان الجو الليلي رطبا داخل الحافلة الأخيرة التي تربط بين ثمارة وتامسنا، وهي تخترق الظلام مسرعة كي تلفظ حملها البشري الثقيل وتعود فارغة. الأضواء الداخلية مطفأة وأجساد الواقفين من الركاب تكاد تتلاصق مع بعضها كرها، وتملأ كل شبر من الممرات. كانوا موظفين وطلابا من الجنسين ومعهم مواطنون أفارقة. الجميع متعبون في أعقاب يوم طويل ويترقبون بصبر الوصول إلى بيوتهم، فالكيلومترات العشرة من الإسفلت التي تفصل بين المدينتين بدت بلا نهاية وهي تخترق قفرا مظلما موحشا، تشكل جغرافيته غابة المعمورة وبراري فسيحة.

كان ركاب الحافلة الصينية الصنع منخرطين في أحاديث هامسة، عندما تعالى فجأة صراخ نسائي غاضب. تلاه احتجاج بلكنة غير مغربية. وعندما اشعل السائق الأنوار الداخلية للحافلة، كانت ثمة شابة إفريقية تنظر شزرا إلى الجميع وتكرر بغضب طافح بأن أكثر من بد تحسست مناطق حميمة من جسدها. وغير بعيد عنها انخرط مراهقون في ضحك ساخر من هيئتها ومن طريقة احتجاجها، عللي نحو يفضح كونهم هم من أتى ذلك السلوك الأرعن. وكانت هيئتهم تشي بأنهم تلاميذ قرويون متهورون، عائدون إلى بيوت أهلهم من مؤسسات التعليم أو التكوين بتمارة.

توقفت الحافلة ثوان بعد ذلك في مكان ما على الطريق وسط الظلام، فنزل التلاميذ وهم يلوحون بحركات غير مهذبة نحو الشابة التي لم تتوقف عن الاحتجاج على التعامل العنصري الفج، وهي تكرر بفرنسية إفريقية عبارة «انا عندي اوراقي، انا»، وقبل ان يغلق الباب وتواصل الحافلة سيرها، رموها بعبارة «وا عزية !». فهمت الشابة معنى الكلمة فاخرستها الصدمة والغضب، وحبست دموعها وهي تجول بنظرات احتجاج صامتة على وجوه الركاب مماثلة لا مبالاتهم المتواطئة.

بعد ذلك، توزع ركاب الحافلة لما تبقى من الطريق إلى تامسنا، التي يقيم بها بعض المهاجرين الأفارقة عزابا وعائلات، إلى مناصرين في جانب لحفظ الكرامة البشرية لأولئك «الأفارقة». وفي جانب آخر إلى محذرين من أن المغرب تورط حين قام بتسوية وضعية «هؤلاء». ويتعبير بعضهم «غادي نوحلو معاهم»، وكان اعتقال مهاجر إيفواري يتاجر في المخدرات القوية أياما قليلة من قبل في إحدى الشقق بتامسنا، دليلا على ذلك «التورط» الذي وقع فيه المغرب..

> لأن الهجرة إلى المغرب أصبحت شأنا مفروضا عليه بقوة الواقع ولم تكن أبدا خيارا، وصارت جزءا من توازناته السياسية في علاقاته مع عمقه الإفريقي والدولي، فإن الموقف يدعو إلى طرح أو إعادة طرح الأسئلة الضرورية حول الموضوع

إن هذا المشهد ليس متخيلا، فقد عايشه صحفي من «المساء» قبل اشهر. وهو لا شك ليس معزولا، ويتكرر كل يوم وفي أكثر من جهة، حيث تتكرر العنصرية المقيتة نفسها وردود الفعل المشحونة بالغضب والحذر المتبادل، وحتى بالحقد المجاني كي نسمي الأشياء بمسمياتها.

ولعل تلك الحافلة تختصر بشكل مجازي في الواقع حال المجتمع المغربي، فبينما أقدمت الدولة المغربية على تسوية الوضعية القانونية للأغلبية الساحقة من المهاجرين، الذين كانوا مقيمين فوق أرضها بشكل غير قانوني وأغلبهم مواطنون أفارقة، لم يواكب الجزء الأعظم من المغاربة لا ابعاد ولا تبعات تلك التسوية «الاستثنائية». وتواصلت بالتالي الممارسات التحقيرية والتمييزية نفسها في كل مكان وجد فيه شخص لمجرد أنه أسود، في غياب أي جهد توعوي داعم.

لقد تغير القانون لكن العقليات لم تواكبه.

إن مغاربة كثيرين، حتى لا نقول أغلبيتهم، لم يسمعوا بكون حكومة بلدهم قد منحت أوراق الإقامة القانونية لأغلب الأفارقة الذين يصادفونهم يوميا في الفضاء العام المشترك. ومن سمعوا منهم بذلك لا يعتبرون أنفسهم بالضرورة معنيين بتلك التسوية، أو لعلهم لا يدركون بأنها مجرد خطوة نحو إدماجهم، ليصبحوا فيما بعد شركاء لهم كاملي الصفة في المواطنة.

إن عاما قد مر على بداية تطبيق المغرب لسياسته الجديدة للهجرة، بمبادرة من السلطات العليا في البلد لا إملاء من الاتحاد الدولي كما جرت العادة، ولا اجتهادا من الحكومة. ورغم ذلك فإن الوضع على الأرض يتقدم ببطء شديد في غياب القوانين التنظيمية، حتى لا نقول بأنه متوقف تماما عند خطوته الأولى.

ولأن الهجرة إلى المغرب أصبحت شانا مفروضا عليه بقوة الواقع ولم تكن أبدا خيارا، وصارت جزءا من توازناته السياسية في علاقاته مع عمقه الإفريقي والدولي، فإن الموقف يدعو إلى طرح أو إعادة طرح الأسئلة الضرورية حول الموضوع، من قبيل: من هم هؤلاء المهاجرون الأفارقة؟ كيف وأين يعيشون؟ وما هي خلفيات سياسة «التسوية» التي التزم بها المغرب حيالهم؟ ما هي حصيلتها؟ وما هي آفاقها؟ وهل المغرب مؤهل لإدماج آلاف الأجانب في نسيجه الاجتماعي والاقتصادي؟ وكيف يمكن للمغرب أن يستفيد من قوة العمل الشابة للمهاجرين الأفارقة؟

خلال مسافة زمنية قاربت ربع قرن، انتقل وضع المغرب من أرض عبور تربط بين البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وأوربا الغربية ولا تغري المهاجرين بالبقاء فيها، إلى موطن استقرار مؤقت أو نهائي بالنسبة إلى أغلبهم. مسار طويل معمد بالألم والمعاناة عاشه وما زال يعيشه الألوف من الشباب الأفارقة، الذين فروا من جحيم الحروب والفقر منجذبين ببريق «النعيم الأوربي»، لتنتهي بهم مغامرة الحلم في المغرب، على مرمى بصر من أوربا.

المغرب.. من أرض عبور إلى موطن استقرار للهجرة الإفريقية

في ظل القانون الجديد وسياسة الإدماج

تعد أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الإفريقية إلى المغرب، بدايات هذه الظاهرة إلى مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي. والمقصود بذلك هي حركة الشبان الأفارقة الذين كانوا يتسللون مشيا على الأقدام إلى المغرب عبر الجزائر، ليقيموا مؤقتا بشمال غرب وشمال شرق البلاد، قريبا من جبل طارق والحدود الترابية والبحرية مع المدينتين «الإسبانيتين» سبتة ومليلية، بانتظار أن تسنح الفرصة لهم بالهجرة غير القانونية بحرا أو برا إلى بلد أوربي.

بدايات «الحريق»

مع توقيع أوربا لاتفاقية شنغن التي أقرت العمل بنظام التأشيرة لدخول بلدانها في يونيو 1985، أصبح بلوغ الحلم الأوربي بالنسبة إلى السواد الأعظم من المواطنين الأفارقة (وغير الأفارقة) أمرا مستحيلا تماما. فبدأت «الهجرة السرية» في شكل محاولات فردية معزولة للسفر غير القانوني من خلال عبور البحر الأبيض المتوسط عبر مسارين رئيسيين. أحدهما ينطلق من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية ويمر شرقا عبر ليبيا وآخر غربا عبر المغرب.

طبعا نجحت كثير من المحاولات الأولى في بلوغ التراب الأوربي مستقلة غفلة الأوربيين. لكن سرعان ما تحرك الرد الأوربي عبر وسطاء لا مباشرة، إثر غرق أولى قوارب المهاجرين. وهكذا ضغط الاتحاد الأوربي على مدى سنوات طويلة على حكومتي ليبيا والمغرب من أجل التدخل لمنع تسللهم إلى بلدانه. وبمرور الوقت أصبح المغرب بفضل «حدوده» الترابية مع أوربا (من خلال مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين)، يحظى بالأفضلية لدى المهاجرين غير الشرعيين القادمين إليه من كل ربوع إفريقيا. ثم في السنين الأخيرة انضافت جزر الكناري المقابلة للسواحل الجنوبية للمغرب ولموريتانيا، إلى وجهة جديدة مفضلة لديهم.

أسباب الهجرة

وظهرت بالموازاة مع ذلك شبكات مهربين من شمال إفريقيين وأوربيين، تغتني من خلال تنظيم رحلات سرية لتهريب المهاجرين إلى التراب الأوربي في مقابل دفع مبالغ مالية (1000 إلى 1500 أورو في المعدل). وطبعا لم يكن المهاجرون الأفارقة (وهم في أغلبيتهم شباب) ليركبوا المجهول ويتركوا البلد والأهل وراءهم، لو لم تكن ظروفهم القاهرة تحملهم على القيام بذلك. وياتي في مقدمتها الفقر، فرغم غنى أغلب البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، إلا أن اقتصادياتها انتهت سريعا إلى الإفلاس غداة الاستقلالات الشكلية. ويتمثل السبب الثاني الذي يدفع الشباب الأفارقة إلى الهجرة خارج بلدانهم وركوب المغامرة، في انعدام العدالة الاجتماعية في بلدانهم. فالصراع من أجل السلطة واحتكار الثروات بين الزعامات القبلية والسياسية يفجر باستمرار حروبا أهلية مدمرة. وتقدر إحصائيات في هذا الصدد بان إفريقيا واحدا بين كل خمسة يعيش في وضعية حرب حاليا. ثم هناك حالة عدم الاستقرار السياسي التي ترافقها انقلابات. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني ملايين الأفارقة من أمراض باهظة هي تكاليف علاجها، مثل مرض السيدا. كما أن هناك ربع مليار إفريقي يعانون من المجاعة، فضلا عن تفشي البطالة وتدني الأجور وانتشار المحسوبية والفساد، وغيرها من العوامل الأخرى.

> تحول المغرب إلى دركي في المنطقة يمارس سياسة الأرض المحروثة باستمرار، من خلال تنظيم حملات أمنية على مواقع تجمع المهاجرين بنواحي سبتة والناظور على الخصوص للضغط عليهم

لكن تقاطرت أعداد متواصلة من المهاجرين على المغرب واستحالة هجرتهم إلى بلدان أوربا بعد أن طورت مراقبة حدودها، كما كانوا يحلمون، جعل مقامهم يطول كثيرا بانتظار أن تحين فرصتهم. فوجد المغرب نفسه في ظل أمر واقع يستحيل معه ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم، لبعد المسافة وارتفاع التكاليف. كما تصعب عليه حراسة حدوده الشرقية الشاسعة، لوقف تدفق الوافدين الجدد. وفي أثناء ذلك، لم تتوقف ضغوط أوربا الرامية إلى تحويل المغرب إلى دركي لأوربا.

قانون مغربي للهجرة

في 2003، وفي أعقاب الأحداث الإرهابية لـ16 مايو، صادق البرلمان المغربي في جلسة طارئة على مجموعة من القوانين، بينها القانون الخاص بمحاربة الإرهاب وآخر يتعلق بتنظيم تواجد الأجانب على التراب الوطني، وهو المعروف بـقانون الهجرة أو القانون (02 – 03). وبالنظر إلى المناخ العام الذي كان سائدا حينها، اعتبر هذان القانونان مترابطان وضروريان لحماية البلاد من المخاطر المحدقة، تبعا للمقاربة الأمنية المعتمدة آنذاك. فتمت المصادقة عليهما بالإجماع ومن دون نقاش. وبعد نشرهما في الجريدة الرسمية للمغرب في 20 نونبر 2003، دخلا حيز التطبيق بشكل متزامن.

إن القانون (02 – 03)، بحسب رأي بعض الباحثين، لا علاقة له بالسياق الإرهابي الذي تم ربطه به في ما بعد. بل لقد أتى في الواقع استجابة لمطالب عبر عنها من قبل وبشكل متكرر شركاؤه الأوربيون، كما تقول أيضا منظمة «هيومن رايتس ووتش» للدفاع عن حقوق الإنسان. وتتعلق تلك المطالب بتقييد حركة الهجرة إلى المغرب الذي يعتبرونه «كثير التراخي» مع التدفق الهجروي الذي يقصد في نهاية المطاف بلدانهم.

وبالفعل، فقد سن قانون الهجرة هذا عددا كبيرا من الإجراءات الزجرية التي تمس بشكل سافر بحقوق الإنسان «كما هي متعارف عليها عالميا». وتجرم بعضها المهاجرين، ما حمل متخصصا مغربيا في قضايا الهجرة هو الدكتور بلكندوز إلى وصف بعض بنود القانون المذكور بأنها «تتعامل مع المهاجرين كأنهم مجرمون حقيقيون على صلات بالإرهابيين وتجار المخدرات»، من حيث إقرارها بتوقيفهم، من دون ضرورة كشف المبررات أو الأهداف من ذلك.

وبالنتيجة وضع قانون (02 – 03) الإطار القانوني للحملات الأمنية التي تستهدف المهاجرين، وكذا إبعادهم نحو الحدود الجزائرية المغلقة. ورغم أن الفصل 29 من القانون نفسه ينص على منع ترحيل النساء الحوامل والقاصرين، إلا أن شهادات مهاجرين لمنظمات حقوقية ذات مصداقية تشير إلى أن قوات الأمن المغربية قد رحلت حوامل وقاصرين وحتى مرضى في حالة خطيرة، إلى مناطق الحدود مع الجزائر، ثم تخلت عنهم في الخلاء.

المغرب يرد بسياسة للإدماج

من جانبها، تتعامل أوربا مع قضايا المهاجرين الأفارقة، الذين تحمل المغرب مسؤولية عبورهم إلى بلدانها انطلاقا من أراضيه، بنفاق عجيب. فمن جهة تضغط على المغرب بشدة مهددة بوقف الإعانات عليه، إلى أن يوقف تسللهم إلى أوربا ويرحلهم بعيدا عما تعتبره «حدودها» الجنوبية (سبتة ومليلية)، مكررة اتهامه بـ«التراخي» في التعامل مع ظاهرة المهاجرين. ومن جهة أخرى، تتباكى على نتائج الحملات الأمنية التي ينظمها المغرب وتدينها.

ولنفي التهمة عنه، تحول المغرب إلى دركي في المنطقة يمارس سياسة الأرض المحروثة باستمرار، من خلال تنظيم حملات أمنية على مواقع تجمع المهاجرين بنواحي سبتة والناظور على الخصوص للضغط عليهم. نتج عنها سقوط قتلى وجرحى. فوجد المغرب نفسه دائم الاتهام من طرف منظمات دولية لحقوق الإنسان باعتباره جلادا للمهاجرين الأفارقة المقهورين.

واستمر الوضع على ذلك إلى أن حل خريف 2013، عندما تجاوب الملك مع توصية اصدرها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، كحل إنساني لحل هذه المعضلة، التي تعتبر مأساة بشرية. ففتحت ابتداء من 2 يناير 2014 وعلى مدى عام كامل «مكاتب للأجانب» في مدن وجهات المغرب، عملت على تلقي طلبات التسوية التي تدفقت عليها بمعدل 400 طلب يوميا.

وفضلا عن منح بطائق الإقامة لمن قبلت طلباتهم، فإن تعهدات اجتماعية عديدة باتت على عاتق الدولة المغربية، من قبيل التكفل بتمدرس الوف الأطفال الأفارقة المتحدرين من المهاجرين، وتوفير الرعاية الطبية للمهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية واللاجئين السياسيين، من خلال برنامج

عدد غير محدد للمهاجرين غير الشرعيين بالمغرب

لا يعرف عدد المهاجرين غير الشرعيين حاليا في المغرب على وجه الدقة، بسبب حركيتهم الدائمة. ولكن التقديرات الرسمية المغربية تحصرهم فيما بين 25 و40 الفا في 2014. سابقا، وكانت وزارة الداخلية المغربية قدرت عدد المهاجرين غير الشرعيين بين 10 و15 الفا في 2012. بينما تذهب تقديرات منظمة أطباء بلا حدود في دراسة لها للعام 2010 إلى أنه كان هناك حوالي 4500 مهاجر غير شرعي فقط في المغرب. ووفقا لأرقام المنظمة نفسها وبالنسبة إلى العام 2013، فقد كان هناك ما بين 500 و1000 مهاجر في وجدة، وبين 500 إلى 1000 مهاجر في الناظور.

بالنسبة إلى أصول أولئك المهاجرين فمن الصعب تحديدها، بالنظر إلى أنهم يرفضون الاعتراف ببلدانهم الأصلية مخافة أن يتم ترحيلهم إليها. كما أن كثيرين في تزايد وتتأقلم مستمر. وعلى ذلك فإن ما نشر حول جنسياتهم يبقى غير دقيق. وكانت وزارة الداخلية المغربية أشارت إلى أن أغلبهم ينتمون إلى بلدان مالي والسنغال وغامبيا ونيجيريا وغانا. بينما ذهب تحقيق ميداني سبق أن قامت به منظمات غير حكومية في صفوف المهاجرين الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء في المغرب، إلى أن نسبة النيجيريين بينهم بلغت 15،7 %، والماليين 13،1 %، والسنغاليين 12،8 %، والكونغوليين 10،4 %، والإيفواريين 9،2 % ، والغينيين 7،3 %، والكاميرونيين 7 %، والغامبيين 4،6 %، والغانيين 4،5 %، والليبيريين 3،8 %، والسيراليونيين 3،1 %.

لقد ظلت الهجرة الإفريقية، منذ ظهورها مع مطلع عقد التسعينيات، تتخذ المغرب بلد عبور فقط إلى أوربا. ولم يكن المهاجرون يرغبون في البقاء فيه إلا بالنسبة إلى حالات قليلة جدا. بيد أنه منذ ظهور الأزمة الاقتصادية في أوربا انطلاقا من العام 2008، تحول المغرب إلى بؤرة استقطاب لكثير من فقراء أوربا نفسها، حيث يجدون فيه العمل والعيش الرخيص. فشرع أغلب المهاجرين الأفارقة في التفكير في الاستقرار بدورهم في المغرب.

ويبدو أن عملية تسوية الوضعية القانونية لآلاف المهاجرين الأفارقة، مع الحملة الإعلامية الدولية التي رافقتها، سوف تحمل أفارقة آخرين كثيرين إلى ركوب مغامرة الهجرة إلى المغرب.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
المساء ALMASSAE

بلكندوز: نجاح تسوية وضعية المهاجـــرين رهين بإصدار قوانين جديـدة

في الحوار التالي يفكك د. عبد الكريم بلكندوز، الأستاذ الجامعي والباحث المتخصص في قضايا الهجرة، السياسة الجديدة للهجرة التي اعتمدها المغرب منذ 2013. وهكذا بعد التذكير بالسياسة القديمة القائمة على لعب

– منذ 2013، اعتمد المغرب سياسة جديدة للهجرة. ما هي العناصر الأساسية لهذه السياسة؟ وما هي أهدافها؟

● عندما نتحدث عن سياسة جديدة، فمعنى ذلك أنه كان ثمة من قبل سياسة قديمة. ولمعرفة أهمية وأبعاد أية سياسة جديدة لا بد من الحديث عن السياسة القديمة. لقد كانت المجموعة الاقتصادية الأوربية تعتمد مقاربة أمنية في معالجة قضايا الهجرة، فكانت تدرجها في نفس خانة الإرهاب وتبييض الأموال. وكان المغرب يحضر في اجتماعات مجموعة عمل خاصة ممثلا بـ«أم الوزارات» [يقصد وزارة الداخلية، كما كانت تسمى] حيث كان وزير الداخلية حينها إدريس البصري يحضر شخصيا تلك الاجتماعات. وهكذا نجده يقترح في 1999 في أحد تلك الاجتماعات على المجموعة الأوربية، أن تستفيد من المغرب الذي يتميز بتموقعه الجغرافي الفريد، من أجل إشراكه في جهود محاربة الهجرة غير الشرعية.

ومن أجل فهم الانشغال الأوربي حينها بالهجرة الإفريقية غير القانونية، ينبغي التذكير بأن حجم المهاجرين السريين انتقل بين 1995 و2000 من 400 مهاجر إلى 11 ألف. لكن الغريب أنه بعدما كان عدد المهاجرين المغاربة يفوق بكثير عدد الإفارقة، نجد الوضع قد انقلب ابتداء من 2003. صحيح أن الرقم ارتفع كثيرا. لكن الوضع لم يبلغ مع ذلك درجة من التدفق تبرر تسميته بالتسونامي، كما فعل البعض. فوزارة الداخلية كانت تقدر أعداد المهاجرين غير القانونيين بحوالي 20 ألفا فقط.

وفي 1999، بلغ الأمر بالمجموعة الأوربية أن وجهت المغرب إلى أن يفرض تأشيرة الدخول على رعايا بلدان إفريقية هي السنغال، مالي، جمهورية الكونغو الشعبية، الكوت ديفوار، غينيا كوناكري والنيجر، لاعتقادها بأن من شأن ذلك أن يحد من تدفق المهاجرين. وذلك في خرق سافر للسيادة المغربية، وطبعا تجاهل المغرب الفكرة.

ثم عرف الملف تطورات أخرى كثيرة، وصولا إلى اعتماد المغرب سياسته الجديدة للهجرة. ومن أهداف هذه السياسة نذكر ثلاثة. طبعا، الأول هو تنظيم عملية غير مسبوقة في المحيط المغاربي، من أجل القيام بتسوية استثنائية لوضعية الأجانب الذين يوجدون في وضعية غير قانونية إزاء قوانين الهجرة كما يقرها البلد المضيف. والهدف الثاني هو تأهيل المنظومة القانونية في مجالي الهجرة واللجوء، مع التذكير بأن الهجرة المقصودة بالعملية هي تلك التي تتم من الخارج إلى المغرب. ثم الهدف الثالث هو العمل على تسهيل اندماج الأجانب بشكل كامل في المجتمع المغربي.

– ما هي الحصيلة الإجمالية لعملية التسوية؟

● لقد تمت عملية تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين بين فاتح يناير و31 ديسمبر 2014. كانت التقديرات المبدئية لحجم المعنيين بالعملية وفق أرقام وزارة الداخلية تذهب إلى أنهم من الممكن أن يصلوا إلى 40 ألف مهاجر في وضعية غير قانونية. لكن بلغ عدد ملفات الطلبات التي تم إيداعها بالضبط 27330 طلبا فقط. كان 70 % منهم رجال و30 % نساء. وخلال المرحلة الأولى لعملية التسوية تم قبول 65 % من الطلبات، أي حوالي 18 ألف ملف مقبول، وشكل السنغاليون الربع بينهم تقريبا، والسوريون 19 %، والمتحدرون من نيجيريا 8,71%، والإيفواريون 8,31 %، الخ.

والمثير أن عملية التسوية شملت رعايا حوالي 100 بلد كانوا يعيشون في المغرب في وضع غير قانوني، بينهم أوربيون أتوا إلى المغرب للعمل بدافع من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلدانهم. وأشرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على لجنة المراجعة، التي تم تقم بواجبها جيدا. فقد كانت التوصية أن تقبل جميع الطلبات التي تقدمت بها نساء واستجيب لها طبعا. لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان انتظر إلى غاية أواخر أكتوبر الماضي كي يتحرك، ويقوم بقراءة جديدة للمعايير التي على أساسها نظمت عملية التسوية.

وفي المحصلة بلغت نسبة الطلبات المقبولة حوالي 92 %، قدمت لأصحابها أوراق الإقامة. وهنا قد نتساءل كيف أن التقديرات الأولية أشارت إلى وجود 40 ألف مهاجر في وضعية غير قانونية في المغرب، بينما لم يتقدم بطلبات التسوية سوى حوالي 27 ألفا. وكيف أنه لم يتم قبول سوى 18 ألف طلب، ثم وقع قبول طلبات أخرى فيما بعد.. ربما أن العملية لم يتم التعريف بها بما يكفي من خلال تنظيم حملة تفسيرية، وربما أيضا أن الذين لم يتقدموا بطلبات تسوية لوضعياتهم ما زالوا مصممين على الهجرة السرية إلى أوربا، أو ربما أن سقف المعايير المحددة كان عاليا..

– ماذا كانت تلك المعايير؟

● كانت عملية التسوية تشترط توفر واحد من خمسة معايير، هي: أن يكون صاحب الطلب متزوجا من مغربي(ة) ويعيشان معا منذ سنتين على الأقل. أو أن يكون متزوجا من أجنبية(ة) ومقيما بصفة قانونية في المغرب منذ 4 سنوات على الأقل. أو أن يكون ولدا أو بنتا لأحد المثالين المذكورين. أو أن يكون عاملا أجنبيا متوفرا على عقد عمل فعلي منذ عامين. أو أن يكون أجنبيا ويثبت بالحجة إقامته بشكل متواصل بالمغرب منذ 5 سنوات على الأقل، أو أن يكون أجنبيا مصابا بمرض خطير ودخل البلاد قبل 31 ديسمبر 2014.

هكذا نلاحظ بأنه إذا استثنينا معيار المرض، فإن الحالات الأخرى تعجيزية، لأن المطلوب هو تقديم إثباتات لتكوين الملف، من الصعب الحصول عليها. ولذلك كان مطلب المجتمع المدني أن يتم قبول جميع الطلبات المقدمة، ما دام الهدف الأسمى من العملية هو الاندماج. فمبدئيا كل شخص تقدم بملف طلب تكون لديه رغبة في الاندماج في المجتمع. لكن رد المسؤولين عن العملية كان بأن ذلك المطلب ديماغوجي، وبأنهم اختاروا أفضل ما في العالم بعد أن درسوا جميع التجارب الدولية للتسوية. ومع ذلك فإنهم انتظروا حتى أكتوبر 2015 كي يقرروا أخيرا قبول باقي الطلبات، باستثناء بعض الحالات المشكوك فيها التي رفضت. ورغم كل شيء، فإن هذه التسوية لا يمكن مقارنتها مع الوضع السابق ولا مع تعاطي بلدان الجوار المغاربي مع إشكالية الهجرة.

– هل تتماشى هذه السياسة الجديدة للهجرة مع

بالتحليل النقدي عند اهم محطات السياسة الجديده

تصورات الاتحاد الأوربي حول الموضوع، أم أنها تعارضها، أو تشكل قطيعة معها؟

● خارج التغيير الذي لحق بعض العبارات في خطاب الاتحاد الأوربي، فإن ما يروج له عن إمكانية تسهيل حصول المواطنين المغاربة على التأشيرة لدخول بلدان الاتحاد الأوربي، لا يعدو أن يكون ذرا للرماد في العيون. فما يبحث عنه الاتحاد في الحقيقة هو جر المغرب إلى التوقيع على اتفاقيتين اثنتين وبشكل متزامن: الأولى تتعلق طبعا بمنح تلك التسهيلات المزعومة، والاتفاقية الثانية وهي الأهم بالنسبة إلى الاتحاد، وتتعلق بإرجاع réadmission ليس فقط المهاجرين الأفارقة من أوربا (باعتبارهم عبروا من المغرب إلى أوربا) ولكن أيضا المهاجرين المغاربة الموجودين في وضعية غير قانونية.

إن الاتحاد الأوربي ربما هو نفسه لم يكن على علم بالسياسة المغربية للهجرة قبل الإعلان الرسمي عنها. بل ربما أنها ضد رغبته. فالخطاب الأوربي مزدوج، إذ من جهة يطالب من المغرب أن يلعب دور الدركي في محاربة المهاجرين، ومن جهة أخرى يطالبه باحترام حقوق الانسان. ولذلك باغتهم المغرب بإقرار السياسة الجديدة للهجرة وتنظيم حملة التسوية. حيث نقرأ في ترحيب الأوربيين ازدواجية عندما يصرحون بأن السياسة المغربية للهجرة يمكن أن تندرج، في إطار مفاوضاتهم مع المغرب حول «الحركية la mobilité».

– عمليا، ما الذي استفاده المهاجرون السريون من تسوية وضعياتهم القانونية؟

● الذين سووا وضعيتهم القانونية حصلوا على بطاقات إقامة مدة صلاحيتها سنة واحدة، ثم يكون عليهم تجديدها. وها قد مر العام وأصبح عليهم تجديدها... آما ما يتصل بوضعيتهم الجديدة فإنه منوط بمنظومة قوانين جديدة لم تصدر بعد. أولا في ما يخص اللاجئين، المغرب صادق على اتفاقية جنيف (1951) وملحقها، لكن لحد الآن ما زلنا نفتقد لبسطرة وطنية لوضع قانون يحدد من هو اللاجئ والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيه حتى يعترف له بهذه الصفة وهو قانون ما زال بانتظار تشريعه. ثانيا، قانون مناهضة الاتجار في البشر. والقانون الثالث يتعلق بإصلاح جذري للقانون (02 03-) المتعلق بالهجرة. والقانون الرابع الذي ينتظر وضعه يخص مناهضة العنصرية وأشكال التمييز.

إن إصدار هذه القوانين يعرف تأخيرا كبيرا جدا، بحيث أن هناك قانونا واحدا فقط ما يزال في طور مشروع القانون، وصادقت عليه الحكومة ويتعلق بالاتجار في البشر. اما باقي القوانين الأخرى فما زالت تنتظر أن يتم إصدارها وإدخال المكتسبات الجديدة فيها، انطلاقا مما ينص عليه الدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. لحد الآن لم نر بعد أية نتيجة، علما أن المعلن سابقا أن هذا المجهود التشريعي سوف يتم بتشارك مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالهجرة. وللأسف لم يحصل ذلك أبدا. إذ لم يتم استشارتها، ولم تصل بعد أية قوانين من التي ذكرنا إلى البرلمان. وحتى ندرك فداحة هذا التأخير الكبير الذي هو

> القانون مهم لكنه غير كاف. فما زال ينتظر المغرب الكثير من ناحية العمل البيداغوجي من أجل تغيير العقليات والقضاء على العنصرية.

مسؤولية حكومية، أشير إلى انه على أساس تلك القوانين يفترض أن يحصل المستفيدون من عملية التسوية على حقوقهم. وفي مقدمتها تجديد بطاقتي الإقامة التي سلمت لهم، ويتحدد كذلك من هم اللاجئون، الخ. بالإضافة إلى تلك القوانين الجوهرية، هناك قوانين أخرى في حاجة إلى إعادة النظر، منها قانون الشغل مثلا في الشق المتعلق منه بالعمال الأجانب. وان يعاد النظر أيضا في قانون الجنسية، حتى يصبح في إمكان من تزوجت من مغربي أو من تزوج من مغربية الحصول على الجنسية المغربية. وإعادة النظر في قانون الجمعيات كذلك.

أعود إذن وأقول بأن هذا الشق القانوني المرتبط بالتسوية يعرف تأخيرا كبيرا بعد عامين ونصف على بدء التسوية، من دون أن تجري مشاورات مع الجمعيات المهتمة. واصل إلى الشق الثالث من هذه السياسة الهجرية الجديدة والمتعلق بالهدف الأسمى لها، الا وهو الاندماج الكامل للأجانب، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية، الخ. وهذا ورش يتطلب عملا طويل النفس.

إن الوزارة من جانبها قامت بعملها عندما رسمت الاستراتيجية الجديدة للهجرة من الخارج إلى المغرب، وتطورت ببرنامج عمل بهم جانب تضافر مجهودات جميع القطاعات المعنية على الصعيد الوطني، باعتباره مشروعا مجتمعيا في إطار التعددية والانفتاح على الثقافات والتلاقح. وعملا ببداغوجيا كي يفهم الناس بان قرار إدماج الأجانب لم يكن لفائدتهم وضد مصالح المغاربة، بل لمصلحة البلاد. سيما ونحن نعلم انه كلما عانى بلد من أزمة اقتصادية إلا وحمل الناس مسؤوليتها للأجانب.

– في هذا الإطار، جرى الحديث أخيرا عن تقديم مشروع قانون يجرم بقسوة بالسجن النافذ والغرامة، كل من أتى عملا أو سلوكا فيه تمييز وعنصرية ضد الأجانب. هل يكفي سن قوانين لتغيير العقليات العنصرية؟

● القانون مهم لكنه غير كاف. فما زال ينتظر المغرب الكثير من ناحية العمل البيداغوجي من أجل تغيير العقليات والقضاء على العنصرية.

– ما هي الحقوق السياسية التي تمنحها السياسة الجديدة للهجرة للأجانب؟

● في هذا الصدد ينبغي التذكير بنقطة إيجابية أتى بها الفصل 30 من دستور يوليوز 2011، والتي تقر للأجانب بالحق السياسي في المشاركة في الانتخابات البلدية بشرط أن تكون في إطار المعاملة بالمثل. لكن مع الأسف أضعنا فرصة الانتخابات الأخيرة، حيث كان من الممكن إشراك أجانب يتمتعون إلى بلدان تمنح للمواطنين المغاربة حق التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية، رغم عدم حصولهم على جنسياتها، مثل بلجيكا وهولندا والدانمارك والسويد، الخ. ومع إسبانيا التي تشترط حق مشاركة الأجانب في انتخاباتها فقط من البلدان التي تتعامل بالمثل.

مع الأسف، لم يفتح هذا النقاش. ولمرتين سافر رئيس الحكومة إلى بلدان أجنبية، وجاء في بلاغات صدرت بالمناسبة أنه «يجري التفكير في فتح نقاش» حول مشاركة الأجانب السياسية. ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، بأن إسبانيا وقعت اتفاقيات مع عدة بلدان من أمريكا اللاتينية بحيث أصبح مواطنوها يشاركون في الانتخابات. إن هذه كذلك مسؤولية حكومية تعرف كثيرا من التعثر.

إدريسا.. «أستاذ» فنادق طنجة الذي خدم الملوك والرؤساء

المواطن السنغالي جاء إلى المغرب للدراسة فعاش به أكثر مما عاش في بلده

حمزة المتيوي

لم يكن «إدريسا سماكي»، المواطن السنغالي الذي هاجر إلى المغرب من أجل الدراسة، يتصور أن المقام سيطول به في هذا البلد، وأن طنجة ستصبح مدينته الجديدة، التي كون فيها أسرة مستقرة، والتي صار فيها «أستاذا» في أكبر الفنادق، ما أتاح له خدمة كبار الشخصيات، وفي مقدمتهم الملوك ورؤساء الدول.

رحلة دراسة وعمل

إدريسا المزداد في السنغال سنة 1968، قدم إلى المغرب لأول مرة سنة 1991، وكانت وجهته هي أرفود، حيث سيدرس هناك بمؤسستها لتكوين مهنيي السياحة، فكان الطلبة المغاربة، ورغم أنه لم يكن يتكلم لغتهم ولا يعرف عاداتهم ولا تقاليدهم، إلا أنه استطاع الاندماج بسهولة، نظرا لطبعه الاجتماعي، الذي دفعه إلى تعلم الدارجة المغربية.

إدريسا كان متفوقا في علاقاته الاجتماعية وصنع صداقات متينة مع المغاربة، وفي المقابل كان متفوقا أيضا في دراسته، حيث تخرج سنة 1994 على رأس دفعته بميزة حسن جدا، لينطلق في خطواته الأولى للبحث عن عمل، حيث أجرى تدريبات بمؤسسات سياحية بأكادير والدار البيضاء والرباط.

إدريسا حاول أيضا الحصول على دبلوم جديد بقيمة أكبر، ليتوجه لأول مرة إلى طنجة من أجل أن يدرس بالمعهد العالي الدولي للسياحة، لكن زيارته الأولى لمدينة البوغاز كانت محبطة حيث إن «تلاعبا» في جداول التسجيلات، كما سماه، حال دون إتمام رغبته، ليعود بعدها إلى الدار البيضاء في 1995، حيث سيجد فرصة عمل في فندق «داوليز»، وسيكتسب خلال 6 سنوات من الممارسة تجربة كبيرة وسمعة طيبة.

العودة إلى طنجة

إن كانت زيارة إدريسا الأولى إلى طنجة غير موفقة، فإن زيارته الثانية ستكون فاتحة خير عليه، وستحوله إلى أحد من أشهر مسؤولي الفنادق الكبرى بالمدينة، ففي 2001، اقترحت عليه إدارة فندق «موفينبيك» طنجة، التابع لسلسلة الفنادق السويسرية العملاقة، الالتحاق بها في 2001، ليشتغل هناك لمدة سنتين تخللتها فترة عمل قصيرة بمنتجع «مارينا سمير» المعروف بالمضيق.

وفي طنجة سيتاح له العمل في أعرق فندق بالمدينة، وهو فندق المنزه، الذي التحق به سنة 2012، ليشغل منصب كبير الخدم، وهو أهم منصب خدماتي في الفنادق الكبرى، قبل أن ينتقل إلى قصر «فيلا فرنسا» الفندقي العريق في 2014، المكان الذي سيشرف فيه لأول مرة على خدمة شخصية ملكية بارزة، ويتعلق الأمر بالملك سلمان بن عبد العزيز حين كان وليا للعهد في السعودية.

خدمة الملوك والرؤساء

يقول إدريسا إن عمله الذي أخلص له واتقنه، مكنه دائما من اكتساب ثقة الإدارات الفندقية الكبرى في طنجة، وهي الثقة التي مكنته من الإشراف المباشر على خدمة الملوك والرؤساء، بداية مع الأمير سلمان، الذي سيصبح فيما بعد الملك سلمان، بل إن تميز إدريسا في عمله سيدفع الملك السعودي إلى جلبه للإشراف على طاولة قصره في طنجة خلال عطلته بها، ثم اقترح عليه الذهاب معه للعمل في قصره بالسعودية، وهو الأمر الذي كان إدريسا على وشك الاستجابة له، لولا أن التزامه الأسري حال دون ذلك، فالمقترح الذي عُرض عليه اقتصر عليه دون زوجته وأبنائه الثلاثة.

> إدريسا لا يؤمن بأن عنصرية البعض قد تحول دون الاندماج فهو يصف المغاربة إجمالا بأنهم «الله يعمرها دار»، ويعتبر كل أجنبي مسؤولا عن تسهيل مهمته في الاندماج أو جعلها صعبة

الثقة الموضوعة في إدريسا من طرف إدارة المؤسسة الفندقية التي يشتغل بها استمرت ونمت، ما جعله المشرف على خدمة الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند خلال زيارة الأخير إلى المغرب من بوابة طنجة في شتنبر الماضي، وهي تجربة يقول إدريسا إنه يتذكرها بافتخار كبير، خاصة بعد الإشادات التي نالها.

إدريسا المغربي

كل من يتحدث إلى إدريسا تلفته الدارجة المغربية التي يتحدث بها بطلاقة، وكأنه ازداد وترعرع في أحد أحياء طنجة أو الرباط أو البيضاء، أمر صارحت به «المساء» إدريسا، فكان جوابه أن وراء الأمر سرّان اثنان، الأول هو قدرته الكبيرة على الاندماج مع جميع الناس، والثاني هو كونه يعتبر نفسه مغربيا.. «عشت في المغرب أكثر مما عشت في السنغال، وهنا كونت أسرة واستقريت في عملي، لذا أعتبر نفسي مغربيا إلى جانب كوني سنغاليا»، يقول المتحدث.

ويشدد إدريسا على أنه كان منذ وصوله إلى المغرب سنة 1991، عمل على نسج علاقات تواصلية جيدة مع المغاربة، ففي أرفود تعرف على ناطقين بالعربية وآخرين بالأمازيغية، وقرر هو أن لا يكون استثناء، فتعلم الدارجة واتقنها، ثم تعلم اللغة العربية، ورغم أنه يعترف بصعوبة قراءة النص غير المشكول إلا أنه يقول إن أكبر ربح بالنسبة له كان هو تمكنه من قراءة القرآن.

في طنجة أسس إدريسا أسرة، حيث تزوج من سيدة سنغالية تعمل مُدرسة بمدرسة ابن مشيش، وأنجب منها 3 أبناء أكبرهم يبلغ من العمر 18 سنة، وكلهم درسوا في المغرب، ويقول إنه يحاول أن يمكنهم من الحصول على الجنسية المغربية، فيما يعتبر هو نفسه مغربيا ما دام حاصلا على بطاقة إقامة تجدد على 10 سنوات، دون الحاجة إلى الدخول في تعقيدات طلب الجنسية لنفسه وزوجته.

إدريسا لا يؤمن بأن عنصرية البعض قد تحول دون الاندماج فهو يصف المغاربة إجمالا بأنهم «الله يعمرها دار»، ويعتبر كل أجنبي مسؤولا عن تسهيل مهمته في الاندماج أو جعلها صعبة.. «أنا كنت دائما منفتحا على الآخرين واعمل على كسر الجليد، والمغاربة أناس طيبون، فقط عليك أن تفهم طباعهم وسيفتحون لك قلوبهم»، يقول إدريسا.

«سوق السنغال».. عندما تنتقل القارة الإفريقية إلى قلب الدار البيضاء

يساهم بيد عاملة مهمة تشتغل في الحلاقة والتجارة والتجميل

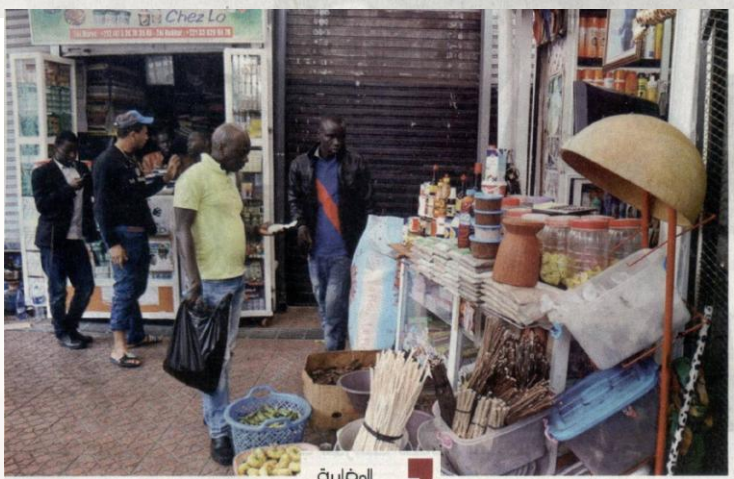

بالقرب من ساحة باب مراكش في مدينة الدار البيضاء، وداخل ذلك الزقاق الضيق العتيق التي تنبعث منها رائحة التقاليد والعراقة، تتراءى لك الوجوه الإفريقية، التي تجلس بجنبات الزقاق أو تأخذ لها مكانا في محلات تجارية خصصت لبيع جملة من المنتوجات القادمة من بلدان جنوب الصحراء، الموز المجفف، العسل، الزيوت، السمك المقدد، البخور والتوابل الإفريقية الحارة، أنواع من الصابون والمراهم والكريمات التي تحمل علامة صنع في إفريقيا، ومنتوجات أخرى تظل عليها الرغامات في تسمين مناطق معينة من الجسم.

وأنت تتجول في السوق الذي تحول من سوق معلوجي يستغله المغاربة إلى سوق إفريقي بامتياز، تلاحظ أن حضارتين تلاقحتا، الحضارة المغربية التي تتجلى في اللباس التقليدي المغربي ومجموعة من الأزياء الأخرى فضلا عن مجموعة من الديكورات المغربية الأصيلة والحضارة القادمة من جنوب الصحراء والتي تتجلى في اللباس والمأكولات والحلي وغير ذلك.

فالسوق الذي يقول المتتبعون أنه فشله في احتضان الباعة المتجولين المغاربة، الذين كانوا يستغلون ساحة الساب الكبير بباب مراكش بالدار البيضاء، نجح في احتضان مهاجرين قدموا من دول جنوب الصحراء، ليحولوا السوق إلى مكان أزهرت فيه التجارة الإفريقية حتى ظن الزائر له لأول مرة أنه في قلب دولة إفريقية، حيث أصبح الإفارقة القادمون من غينيا بوركينافاسو، الكاميرون، كوتديفوار، سنغال... إلى البيضاء لا يجدون أي صعوبة في العثور على منتجات بلدانهم، فكل ما اعتادوا عليه متوفر وبكثرة في السوق الذي يسميه المغاربة سوق «السنغال» سواء تعلق الأمر بنمط لباسهم أو حلاقتهم.

الجمال الإفريقي

مجموعة من النساء المغربيات يجلسن فوق كراسي خشبية، أخذت ذلك الزقاق، في منظر يثير للوهلة الأولى الصدمة من رؤيته، فالعادة هو أن تتجمل صالونات خاصة وظروف خاصة، غير تلك التي تراها بسوق «السنغال»، في صف طويل تصطف المغربيات مانحات وجوههن للإفريقيات من أجل تجميلها بما أشتهت النفوس من كحل ونتف الحواجب وتركيب الرموش، زيادة عن صبغ الشعر وتطويله، وكل ماله علاقة بالتجميل في السوق مرغوب ومحبوب وله زبونات وفيات.

فإذا كان تقييم الأظافر في الصالونات يبلغ ثمنه 150 درهما تقريبا فإنه في ذلك المكان لا يتعدى 50 درهما وتقوم السيدة في حال سبيلها، وليس هذا فحسب، بل في المكان ذاته تقوم باتعات الجمال الإفريقي، بإخضاع الراغبات في إزالة الرؤوس السوداء لحمامات بخار، وحمامات للشعر بأقل تكلفة وكل ذلك في الهواء الطلق أمام مرأى المارة الذين تأقلموا مع تلك المشاهد وأصبحت في نظرهم جد عادية.

وسط ذلك الزحام أحدى الإفريقيات، تدعى «كافي»، أوضحت أن المغربيات يفضلن المجرم، لهذا المكان نظرا لجودة العمل الذي يقمن به من جهة ولقلة التكلفة بالمقارنة مع صالونات التجميل التي تتواجد في العاصمة من جهة أخرى، أما إحدى المغربيات فقد نوهت بعمل الإفريقيات، وقالت «يدهم خفيفة ويتقنوا خدمتهم والثمن مانقلش ليك».

وإذا كانت الزبونات النوائي يقمن بتجميل وجوههن في هذا المكان لا يتخوفن من تداعيات ذلك على صحتهم فإن موسى سراج الدين وهو فاعل جمعوي دق ناقوس الخطر، وأكد في تصريح لـ«المساء» أن السماح لمثل هذا النوع من التجارة بالتطور والازدهار، يهدد الصحة العامة للمغربيات ويساهم في نقل الأمراض، على اعتبار أن تلك الأماكن لا تخضع لمراقبة، وتستعمل فيها مواد تضر بالصحة كاستعمال «الكولا العادية» لتركيب الرموش، في الوقت التي تستعمل كولا متخصصة لهذا الغرض في الصالونات.

سوق من نوع خاص

تمكن الأفارقة من استغلال محلات السوق النموذجي الذي كان مخصصا في بدايته للمغاربة من أجل القضاء على ظاهرة «الفراشة»، لكن سوء أحوال السوق وعدم ملاءمته لمتطلبات الباعة جعلته فارغا لمدة طويلة إلى أن تحول للمجاهرة التي نبض ذهبا، بعدما بدا الأفارقة باستغلال بعض محلاته وأضحوا يجنون الملايين من خلال تجارتهم بهذا السوق، الذي زاد إشعاعه وأصبح يجتذب السياح الأجانب والأفارقة، فقد أثبتت الأيام بقول «كمارا» شاب من غينيا، أن السوق التجاري أصبح سوقا حقيقيا استطاب تجارا من السنغال ومالي وبوركينافاسو وغيرها من الدول الإفريقية التي يهجرها أبناؤها بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية، فمقصدون المغرب كمحطة للعبور من أجل الوصول إلى أوربا، لكن الكثير أستقر بهم المقام وفضلوا المغرب خاصة بعدما وجدوا كل متطلبات العيش متوفرة على حد قوله.

هذا السوق الذي يضم زوارا وتجارا يبحثون عن شيء خاص من الحنين لمنزلهم الذي هجروه إما طوعا أو كراهية، أصبح المغرب يستفيد من يده العاملة، «هانتا» وهو موظف جاء من الكاميرون، ليستقر بالمغرب، دعته ظروف الهجرة إلى المجيء للعمل من أجل توفير لقمة للعيش آمنة بعدما أنهكته الأزمات والحروب في بلاده، «هانتا»، يدير متجرا للهواتف النقالة وبرامج الكامبيوتر في السوق الإفريقي، قال «وجودنا لا يعني أننا نربح مالا كثيرا، فنحن نريد فقط العمل حتى لا نسقط في فخ الهواجس السلبية».

ومن أكلة المفضلة داخل السوق قال بأنها عبارة عن سمك مقدد يقوم بإعداده بالشاي في فرن تقليدي ليطهى السمك على البخار فقط، قبل أن يقدد، ويبقى صالحا للاستهلاك سواء بإعادة طهيه أو يكتفا بتسخينه فقط وهذا النوع متواجد بالسوق بكثرة ويقبل عليه المهاجرون الأفارقة.

هذا السوق هو سوق من نوع خاص، نسبب البضاعة التي تروج داخله، فالمنتجات التي ستواجد به لا يمكن أن تجدها في أي مكان غيره، من فواكه إفريقية، لحوم مجففة وزيوت وبخور وعطور والبسة وحلي، إنه فعلا سوق مختلف يقول «خالد»، وسبب اختلافه راجع إلى أن التجار به يتكلمون لغة مختلفة وحتى شجارهم مختلف، مؤكدا أنه يعرف صديقا يشتغل بهذا السوق، وأنه كافح من أجل الحصول على عقد كراء من لدن صاحب المحل، حيث اشتغل في البداية بائعا متجولا في مركز المدينة، يبيع الساعات والهواتف ليصبح اليوم تاجرا في سوق السنغال الذي أصبح لدى المهاجرين الإفارقة منجم ذهب، في الوقت الذي ينظر له التجار المغاربة نظرة تذمر وسخط لأنه تسبب في كساد تجارتهم ورحيل عدد من التجار إلى مناطق أخرى بعدما لم يعد أحد يلتفت لما يبيعونه من سلع مادام هناك مثلها بثمن أفضل.

> المغاربة أصبحوا غريبين في «سوق السنغال» بملامحهم، التي لا تدل على الرضا من الوضع بقدر ما تعبر عن سخط وتذمر منه

المغرب يسوي وضعية 26 ألف مهاجر وينتمون لأزيد من 100 جنسية

مكنت عملية تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين فوق التراب المغربي من معالجة وضعية حوالي 26 ألف مهاجر، من بينهم أزيد من 4500 لاجئ سوري، وفق ما كشف عنه أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

المثير في هذه العملية هو عدد جنسيات المستفيدين من تسوية الوضعية القانونية، حيث كشفت معطيات رسمية أن الأمر يتعلق بأزيد من 100 جنسية وفي مقدمة المستفيدين يوجد مهاجرون ينتمون لدول السنغال وسوريا ونيجيريا وساحل العاج.

سياسة المغرب في مجال الهجرة، والتي تعتمد على برامج عمل تشمل التكوين والتشغيل والصحة والتعليم والسكن والمساعدة الاجتماعية وغيرها، جاءت بعد التشخيص الذي قام به المجلس الوطني عند إصداره للتقرير الذي حمل عنوان «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب» من أجل سياسة جديدة في مجال حقوق الإنسان والهجرة».

هذا التقرير جاء بسلسلة من التوصيات منها، في المجال الخاص بالتشغيل، دعوة المقاولات إلى الامتناع عن تشغيل الأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية، والعمل على تسوية وضع المستخدمين الموجودين في الوضعية نفسها، كما أوصى بضمان المساواة في المعاملة من حيث الأجور والحقوق الاجتماعية.

وأطلقت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات برنامجا أوليا من أجل مساعدة المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم على البحث عن عمل، فيما سيخصم آخرون للتكوين والإدماج السوسيو-مهني وفق الكفاءات التي يتوفرون عليها، خاصة أن بعضهم ينتمي لفئة «الأطر»، كما هو الشأن بالنسبة لبعض المهاجرين السوريين.

من جهته كشف مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الرباط، ضمن معطيات أفاد بها «المساء»، أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بلغ إلى غاية 31 دجنبر 2015 ما مجموعه 5478 شخصا. ويتعلق الأمر بـ3908 من اللاجئين والأشخاص الذين هم في حاجة إلى «حماية دولية»، منهم 2619 من جنسية سورية، و461 يمنيا و276 من ساحل العاج، و143 من الكونغو الديمقراطية، و132 من العراق، إلى جانب 41 فلسطينيا، فيما لازال 1570 طلبا قيد الدراسة.

وحسب المعطيات ذاتها فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتلقى بدعم اللاجئين في مجالات مختلفة، وهكذا يستفيد 870 شخصا من مساعدات مالية شهرية، فيما تم إخضاع 170 آخرا خلال سنة 2015 لتكوين مهني ودعم في مجال الأنشطة المدرة للدخل، ويصل مجموع الدعم الذي تمكنت المفوضية من الحصول عليه لتغطية عمليات في سنة 2015 إلى 4.17 مليون دولار.

هذا السوق يقول الفاعل الجمعوي، موسى سراج الدين، هو تابع لمجلس مدينة الدار البيضاء، وتشرف عليه مقاطعة سيدي بليوط، وقد تم تخصيصه في الأول من أجل احتواء ظاهرة الباعة المتجولين، فأخذه المغاربة وبدأو بكرائه للأفارقة حتى تناسلت المحلات التي من بينها محلات «تروج لأعمال السحر والشعوذة» وكل ذلك يجري في علم السلطات التي تغض الطرف عن مثل هذه الممارسات.

وأكد أن هذا السوق اختير له أن يكون واجهة المدينة القديمة الدالة على تلاقح الحضارات وتقبل المغاربة للأفارقة، في الوقت الذي استغل البعض ذلك وأضحى يقوم بترويج مواد منتهية الصلاحية يتم إدخالها عبر الحدود، فضلا عن مأكولات يتم بيعها وسط غياب شروط السلامة الصحية وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام يضيف المتحدث.

هجرة داخل الوطن

أصبح المغاربة يشكلون قلة قليلة في سوق الستغال، يقول أحد التجار، السوق ضيع فرصة الاستثمار أمام أبناء المدينة الذين يعانون الويلات بسبب ظاهرة «الفراشة» وفتح أبوابه أمام المهاجرين الأجانب من دول جنوب الصحراء الذين يروجون سلعهم بأثمنة تتفاوت بين الغالي والرخيص، موضحا أن ثمن كراء المحلات يتراوح بين 2000 و4000 درهم حسب موقع المحل، مؤكدا أن صالونات الحلاقة، تلقى إقبالا من طرف المغاربة بفضل نوعية الحلاقة المختلفة التي يقوم بها الأفارقة سواء تعلق الأمر بالرجال أو النساء، موضحا أنها تتراوح بين 50 درهم إلى 500 درهم.

وأضاف أن من استطاعوا الصمود أمام هذا الزحف الإفريقي كما وصفه هم بائعو الهواتف النقالة والملابس وبائعو السمك، أما ما تبقى فقد رحل إلى وجهة مجهولة بحثا عن رزق أوفر.

فالمغاربة أصبحوا غريبين عن المكان، بملامحهم، التي لا تدل على الرضا من الوضع بقدر ما تعبر عن سخط وتذمر منه، وقال إن المنافسة «غير الشريفة» هي التي دفعت بالعديد من الشباب إلى القيام بما يشبه هجرة جماعية إلى محلات السوق، حيث فضلوا كراءها مقابل مبلغ مالي أو بيعها في أحسن الأحوال.

وأشار إلى أن السلع الإفريقية التي يتم عرضها في المحلات والدكاكين لا يتحمل التجار مشاق جلبها من بلدانهم وإنما هناك أشخاص آخرون هم من يتكلفون بذلك، بحيث في كل مرة يلمح سيارة كبيرة متوقفة بالقرب من أحد الفنادق، محملة بسلع يتم جلبها من بلدانهم وفق شروط قانونية، بحيث تخضع للمراقبة من طرف العناصر الجمركية.

من جهته أوضح عبد المولى مجاهيد، وهو رئيس جمعة السوق النموذجي بالمدينة القديمة، أنهم اعتادوا تواجد الأفارقة في هذا المكان، بحيث أنهم أضحوا يشعرون أنهم في قلب القارة الإفريقية، مشيرا إلى أن السوق يتوفر على 220 محلا تجاريا، 70 في المائة منها يستغلها أفارقة من جنوب الصحراء.

وأوضح في حديث مع «المساء» أن الأفارقة يحظون بإقبال لا منتهي من طرف المغاربة رجال ونساء، وذلك بسبب الجودة المتوفرة والتي لا تقل عن نظيرتها المغربية، فالأفارقة استطاعوا إعادة الجاذبية للسوق الذي مازال مشكل تدبيره قائما ولم يتم فك العقدة مع الشركة التي أسندت لها مهمة تدبير وتسيير السوق، لكي يدخل السوق في قاطرة التنمية.

حمزة المتيوي

لم يعد أحد يستطيع إنكار أن المهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، وفي مقدمتهم غير النظاميين، أصبحوا جزء من تركيبة المجتمع المحلي، وكتلة فاعلة في المجال الاقتصادي، وعاملا من عوامل التنوع الثقافي في مدينة معروفة بفتح ذراعيها للأجانب على مر تاريخها.

وأفارقة طنجة ليسوا بالطبع نسخة واحدة، فآمال كل مجموعة تختلف عن الأخرى، كما يختلف سبيل كل منهم في اكتساب لقمة عيشه، ففي مدينة البوغاز يوجد أفارقة يعتبرون المدينة فضاء لحياة جديدة يطبعها الاستقرار مهما بلغت بساطة العمل، وآخرون يعتبرونها محطة لأفق يرونه أرحب، لكن هناك أيضا من وجدوا في الانحراف والجريمة، وحتى «السيبة»، ضالتهم وأسلوب حياتهم المربح.

وظائف من لا شيء

يجمع الطنجيون على أن للمهاجرين الأفارقة قدرة كبيرة على «التأقلم» مع اقتصاد المدينة، فإن لم يتمكنوا من إيجاد فرصة عمل مع مؤسسة أو شخص ما، تكون التجارة طريقهم، وبأسلوب غير معهود.

في سوق «كاسبراطا»، الكيان الاقتصادي النابض جدا في طنجة، يصطف عدد كبير من المهاجرين والمهاجرات على امتداد السور الخارجي للسوق، عارضين سلعهم المختلفة، من إكسسوارات زهيدة الثمن، وأدوية يقولون إنها تعالج كل الآلام المفاصل، مرورا ببيع الأثواب والرسوم الإفريقية ووصولا إلى الهواتف النقالة زهيدة الثمن.

بين رواد السوق، يتجول «أمادو» بثوبه الإفريقي عارضا بضاعته على الزبائن مجتهدا في الحديث بالدارجة المحلية، ليشرح لهم أن تلك العبوة الصغيرة في يده، المزركشة بالأبيض والأخضر، والتي لا يتجاوز ثمنها 20 درهما، هي في الحقيقة «علاج سحري» مكون من الأعشاب الطبيعية ينهي كل آلام الظهر والمفاصل.

أمادو الشاب العشريني الذي أتى إلى طنجة قبل سنتين في رحلة طويلة ومضنية جزء غير يسير منها كان سيرا على الأقدام، ينفي عن نفسه تهمة «النصب» ويؤكد أن المرهم الذي يبيعه «مجرب وفعال»، بل يقول إن أشخاصا اقتنوه منه وعادوا ليشكروه على تخليصهم من آلامهم.

إلى جانب أمادو هناك المئات من الأفارقة الآخرين الذين يشتغلون بالطريقة نفسها، ويستطيعون إقناع الناس باقتناء سلعهم، بإبراز مميزاتها أحيانا وباستخدام لغة الاستعطاف أحيانا أخرى، فيجدون بالفعل مشتريا، كما هو الحال مع عز الدين، الذي اقتنى لتوه أثاثا إفريقيا، فالرجل لا يخفي إعجابه بتلك المنحوتات الخشبية، أو البلاستيكية المطلية بلون الخشب على وجه الدقة، غير المألوفة، لكنه أيضا لا يخفي عطفه على المهاجرين، ويرى في امتهانهم التجارة وابتعادهم عن التسول أو السرقة سببا كافيا لدعمهم.

مصدر ثقة

كثيرا ما تكون كلمة السر في

أفارقة طنجة وفرص الشغل.. من التجارة وصولا للجريمة

تعامل المواطنين في طنجة مع المهاجرين الأفارقة هي «الثقة»، فكثير من هؤلاء صنعوا لأنفسهم «سمعة اقتصادية» طيبة على الرغم من بساطة المهن التي يحترفونها، بالإضافة طبعا إلى مطالبهم المالية الزهيدة.

أمام أحد الفضاءات التجارية الكبرى المعروفة في طنجة، ابتكر «علي» المهاجر القادم بشكل غير نظامي من ساحل العاج، وسيلة غير مألوفة لكسب رزقه، تمثل الثقة عمودها الفقري، فعلي يقوم بعرض خدماته على الزبائن خاصة التجار وارباب المطاعم الذين يقتنون سلعهم من هذا المكان بالجملة، حيث يقوم بنقل بضائعهم من بوابة السوق إلى سيارات الشحن.

عمل علي يستلزم مجهودا كبيرا، لكنه أيضا يتطلب ثقة كبيرة، فالضمانة الوحيدة التي تجعل المتعاملين معه يثقون في أنه لن يسرق أو يتلف شيئا من تلك المشتريات هو علي نفسه، الذي لم يسبق أن خان ما اتمن عليه، حسب ما يؤكد أحمد، وهو صاحب مقهى، الذي يؤكد أنه أحيانا يسلم مفاتيح سيارته الخاصة بنقل البضائع لعلي، كي يضع بها المشتريات، متأكدا من أن هذا الشاب الذي سبق أن تعامل معه، جدير بالثقة.

يقول علي إن «عمله» هذا مؤقت، فالدراهم التي يجنيها طيلة اليوم غير مضمونة، فأحيانا يستطيع توفير بعضها لأيام الشدائد، وأحيانا لا يكفيه مدخوله لتغطية مصاريف يومه، لذلك فإن علي ينتظر أحد أمرين، إما أن تتعزز «ثقة» المغاربة فيه أكثر فيجد عملا مستقرا بأجر مقبول، أو أن تأتيه فرصة للهجرة صوب الضفة الأخرى.

الاشتغال في الممنوع

قبل عشر سنوات كانت الصورة المرسومة في مخيلة الطنجيين عن الأفارقة غير النظاميين الذين استقروا بالمدينة، تتلخص في كونهم أشخاصا مغلوبين على أمرهم حالمين بحياة أفضل ومستحقين للتعاطف، بمعنى آخر، كانت

> كثيرة هي الحالات التي رسم فيها المهاجرون غير النظاميين صورة سلبية عن أنفسهم باختيارهم العمل خارج القانون بل وفي مجالات يصنف التورط فيها ضمن الجنايات الخطيرة

نظرة الناس تجاههم إيجابية بشكل عام، لكن الأمر بدأ يتغير نسبيا في العقد الأخير، وصار الحذر واجبا في التعامل معهم، خاصة بالنسبة لحاملي بعض الجنسيات التي ارتبط أصحابها بالجريمة والاتجار في الممنوعات.

كثيرة هي الحالات التي رسم فيها المهاجرون غير النظاميين صورة سلبية عن أنفسهم، باختيارهم العمل خارج القانون، بل وفي مجالات يصنف التورط فيها ضمن الجنايات الخطيرة، إذ صار بعض الأفارقة تجارا للمخدرات وآخرون فتحوا أوكارا للدعارة، فيما حول بعضهم محلات تجارية محتلة إلى حانات.

وفي طنجة، صار المهاجرون غير النظاميين الحاملين للجنسية النيجيرية مرتبطين بشكل وثيق بتجارة المخدرات القوية، وفي مقدمتها الكوكايين، حيث استطاعت مصالح الأمن المحلية من ضبط عدة حالات، أشهرها في 2014، حين ضبطت في شقة بشارع السلام، يقطنها نيجيريان، 4 كيلوغرامات كاملة من الكوكايين، في إحدى أكبر العمليات المتعلقة بهذا النوع من المخدرات خارج البوابات الحدودية للمدينة.

ومن المجالات الأخرى غير القانونية التي يشغل فيها بعض المهاجرين النظاميين نجد الدعارة، والتي كانت من بين أسباب اندلاع احتجاجات سكان مجمع العرفان الشهيرة، ففي أبريل من العام الماضي خرج العشرات من المغاربة القاطنين بالمنطقة إلى الشارع في مسيرة أبدوا فيها غضبهم من تفشي الفساد بحيهم، قائلين إن العديد من الشقق والمحلات التجارية التي كان يحتلها المهاجرون تحولت إلى أوكار للدعارة وإلى أوكار لتعاطي الكحول والممنوعات.

يؤجرون ما لا يملكون

عمليات احتلال الشقق والمحلات بمنطقة العرفان نفسها، كانت مجالا خصبا لجني الأموال بالنسبة لعدد من المهاجرين، الذين كانوا يحتلون تلك الفضاءات مستغلين تواجد ملاكها بالخارج وغياب الحراسة بالحي، ثم يقومون بتأجيرها لمهاجرين غير نظاميين آخرين، ولا غرابة أن يأتي صاحب الشقة فجأة فيجد أزيد من 10 مهاجرين يتجولون فيها بكل حرية.

هذه العمليات كانت سببا رئيسيا في وقوع مآسي بمجمع العرفان، حيث دفع شبان أفارقة حياتهم خلال احتجاجات السكان، والتي غالبا ما كانت تنتهي بمواجهات وبتدخل السلطات الأمنية بالقوة، وطبعا بخسائر كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة، وهو الأمر الذي تم وضع حد له في فاتح يوليوز الماضي حين تم إخلاء المجمع من محتلي الشقق والمحلات التجارية، وجرى نقلهم إلى مراكز الإيواء في مدن أخرى ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، لتطوى صفحة مشؤومة من تاريخ استقرار أفارقة جنوب الصحراء بطنجة.

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

يانغا: المهاجرون الأفارقة يتعلمون الدارجة المغربية لتسهيل اندماجهم

بالنسبة إلى فرانك يانغا، ممثل العمال الأفارقة في المنظمة الديمقراطية للشغل، فإن آفاق الاندماج في المجتمع المغربي انطلقت بالنسبة إلى المهاجرين، مع اعتماد المغرب لسياسة تسوية أوضاعهم. وذلك على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجههم.

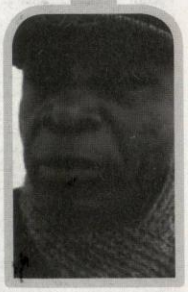

– أنت تمثل العمال الأفارقة داخل مركزية نقابية مغربية. لو تشرح لنا في البداية كيف أتتكم فكرة الالتحاق بهذه النقابة.

● نحن ننتمي فعلا إلى النقابة الوحيدة في المغرب التي تضم أفارقة. لقد عشنا معاناة العمال الأفارقة فقررنا أن ننشئ إطارا نقابيا يمثلهم ويدافع عن قضاياهم، غير أن القانون المغربي للأسف لا يسمح للأجانب بتكوين نقابات خاصة بهم، ويسمح لهم في المقابل بالانخراط في نقابات مغربية. ومن حسن الحظ إلى صفوفها. وهكذا التحقنا في 2012 بهذه المركزية النقابية، بغرض تمثيل العمال الأفارقة في المغرب والدفاع عن قضاياهم.

ومنذ 2013 أقر المغرب كما تعلمون سياسة جديدة للهجرة، بمبادرة من الملك محمد السادس. وهذه السياسة أعطت دفعة جديدة لقضايا الهجرة، حيث تمت التسوية القانونية لإقامة المهاجرين بالمغرب في 2014. وفي 2015 انطلقت عملية إدماجهم.

– في هذا الإطار، ما هو تقييمك لسياسة تسوية الوضعية القانونية التي استفاد منها المهاجرون الأفارقة؟

● لقد بدأت الأوضاع تتحسن شيئا فشيئا عما كان عليه الأمر في السابق. وانتقل المغرب مع السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها، من بلد عبور للمهاجرين إلى بلد إقامة واستقرار لهم. ولذلك فالحصيلة إيجابية. المغرب بلد شاب في الديمقراطية، ما زال يبحث عن نفسه. لكنه قطع مع ذلك خطوة لا بأس بها. لا يمكن الزعم بأن الوضعية وردية، فلا يزال الكثير مما ينبغي عمله. لكن عموما، مع السياسة الجديدة للهجرة هناك تحولات كبرى نلاحظها كل يوم.

– طيب. من منطلق قربك اليومي من المهاجرين الأفارقة، هل يمكن لك أن ترسم لنا صورة تقريبية لهم؟ ما هو متوسط سنهم؟ مستواهم الدراسي ومؤهلاتهم المهنية؟ مجالات اشتغالهم؟

● المهاجرون الذين نتعامل معهم قدموا من بلدان إفريقية عديدة، ويعملون في قطاعات مهنية متنوعة. فهناك من يشتغلون في الزراعة والصيد البحري في أقصى الجنوب المغربي (العيون والداخلة). ومنهم من يعمل في قطاعات البناء، وقطاع المخابز والحلويات، والصناعة التقليدية. والمهاجرون يفضلون أكثر الأعمال الحرة حيث نجدهم بكثرة بائعين جائلين، نصادفهم في مدن كبرى كالرباط والدار البيضاء مثلا. أما متوسط عمر أغلب المهاجرين الأفارقة النشيطين فيتراوح بين 20 و35 عاما.

أما بالنسبة إلى بلدانهم الأصلية، فإن أغلب المهاجرين الأفارقة الذين نتعامل معهم سنغاليون. ليس بينهم كثير من أصحاب الشهادات العليا صحيح، لكن جزءا كبيرا منهم لديهم حد أدنى من التعليم من مستوى الباكالوريا. وهناك أيضا من لديهم فقط مستوى تعليمي ابتدائي، وآخرون لم يتمدرسوا أبدا.

– بعبارات واضحة، ما الذي تغير في حياة المهاجرين الأفارقة بعد تسوية وضعيتهم القانونية؟

● لقد نتج عن العملية تسوية وضعيات 92 % من أصحاب الملفات المقدمة في مجموع المغرب بإجمالي يصل إلى 25 ألف مهاجر إفريقي. وضمن خطط التسوية الموعودة هناك عدة محاور، بينها استفادتهم من دروس في اللهجة المغربية [الدارجة]، وكذا من التكوين المهني، تمهيدا لإدماجهم في الشغل قريبا.

ولهذا السبب أصبح هؤلاء المهاجرون غير راغبين في الهجرة إلى أوربا، حيث يقولون بأن المغرب بلدهم الثاني ويأملون الاستقرار فيه في أفق أن يصبحوا مواطنين مغاربة على الأمد البعيد. من قبل لم يكن ذلك متصورا، لكن الآن مع السياسة الجديدة للهجرة ترتسم في الأفق إمكانية تعايش المغاربة مع المهاجرين. فالمغرب بلد متعدد الأعراق والحضارات، والتطورات الجارية تجعلنا نأمل في حصول مزيد من الاندماج للأجانب.

> لا يمكن أن ننكر أن شبكات التهريب الدولي للمخدرات وخلايا الترويج لها داخل المغرب تسعى إلى أن تتقوى وتتعزز عن طريق اقتحام أجهزة الأمن والدرك

– كيف هي الوضعية الحالية للعمال الأفارقة في المغرب؟

● لا أخفيك أن المشكل الأكبر الذي نتابعه حاليا باهتمام وقلق كبيرين في إطار نقابتنا، يرتبط بعمل المهاجرات كخادمات في التنظيف لدى مغاربة ولدى أجانب مستقرين بالمغرب. ويتعرضن أثناء ذلك لخروقات تمس حقوقهن الإنسانية، من قبيل العمل في ظل ظروف مزرية حيث يتم احتجازهن، وعدم دفع أجورهن.

إن وضعية المهاجرات تقلقنا لأنها تتسم أكثر بالهشاشة مما هي عليه أحوال الرجال. أكثرهن يشتغلن في قطاع التنظيف ménage، وقليل منهن يعملن في مراكز النداء أو في التجارة.

– ضغط الاتحاد الأوربي طويلا على المغرب من أجل إقامة معسكرات استيقاء للمهاجرين الأفارقة. ما هو تصوركم لهذا المشروع الأوربي؟

● لم تكن أبدا هذه الفكرة الأوربية محط ترحيب من المهاجرين، على اعتبار أنه لا يكفي أن يتم جمع المهاجرين في مراكز إيواء وتركهم لحالهم، بل ينبغي بعد ذلك تدبير مجمل وضعهم الاجتماعي وتلبية حاجاتهم اليومية. ونحن نعلم بأن المغرب لا يتوفر على الإمكانيات لتنفيذ هذا القرار فوق أراضيه، على النحو الذي يراه الاتحاد الأوربي. فهذا الأخير يسعى فقط إلى وقف تدفق اللاجئين إلى داخل بلدانه. ولو أنه وفر للمغرب الوسائل الضرورية لقام بتنظيم المهاجرين في ظروف جيدة.

لكن أن يتم جمع المهاجرين في شروط غير إنسانية فهذا غير مقبول. ولو توفرت الوسائل لهذا المقترح الأوربي لاستطاع إنقاذ عدد من المهاجرين الذين يعيشون في ظل ظروف كارثية حاليا. مثل أولئك الذين يوجدون في شمال المغرب ويتعرضون لعدة تجاوزات من طرف الشرطة، التي تحاول دفعهم في كل مرة إلى مغادرة مخيماتهم، بدل مساعدتهم على الاندماج.

ولذلك لم نتوقف نحن في منظمتنا (النقابية) عن مطالبة الحكومة المغربية بأستقدام أولئك المهاجرين الذين يعيشون في مخيمات بشمال المغرب إلى المدن، من أجل تمكينهم من العيش في شروط إنسانية. لقد زرنا أخيرا وجدة والناظور ووقفنا على أوضاع المهاجرين المأساوية هناك في هذا الفصل الشديد البرودة، حيث يعيش أطفال ونساء حوامل بدون توفر الحد الأدنى من الشروط الإنسانية. فهم محرومون من كل شيء.

إن هذا الوضع مؤلم جدا. وعلى الحكومة المغربية أن تتكفل بهؤلاء الأطفال. لقد سألنا بعض المهاجرين عن سبب بقائهم هناك، فأخبرونا بأنهم ليس مرحب بهم في الناظور. ولأنهم يواجهون مشاكل عند محاولتهم دخول المدينة، فإنهم يجدون أنفسهم مضطرين للبقاء في مخيماتهم المنعزلة في الغابات. والحال نفسه يتكرر في وجدة وطنجة. وعندما فتحنا معهم حوارا حول أوضاعهم أخبرونا بأنهم لا يتوفرون على الإمكانيات المالية التي تسمح لهم بكراء بيوت للسكن واقتناء ما يحتاجون إليه من مستلزمات العيش. ولذلك فهم مضطرون للبقاء في مخيماتهم البئيسة.

نحن كإطار جمعوي مدني نعرف حقيقة البلد المضيف ونعلم بأن المغرب يفتقد إلى الإمكانيات المالية الكافية لتحسين شروط عيش جميع المهاجرين الذين يعيشون فوق أرضه. لكن نأمل خيرا مع سياسة الهجرة الجديدة التي أقرها المغرب، في أن تتحسن الأحوال إن شاء الله بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين.

بركة ينتقد تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ويدعو إلى إدخال تعديلات على قانونها

2-1/7730

■ فتن العفاني

دعا نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى ضرورة إدخال عدة تعديلات على القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز على مستوى التركيبة والاختصاصات المخولة للهيئة، وذلك حتى يتم التحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين.

وقال نزار بركة، خلال اجتماع للمجلس في دورته الثامنة والخمسين، زوال أول أمس الخميس، بمقره بالرباط، "إن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي أحيل على المجلس من لدن رئيس مجلس النواب من أجل إبداء الرأي حوله، يتضمن عناصر قوة على رأسها صلاحية الهيئة للتدخل في كل مراحل المسار التشريعي، والاضطلاع بدور القوة الاقتراحية، بل والاضطلاع بدور تكريس مبادئ المساواة والمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز".

أنظر الصفحة 2

بركة ينتقد تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

يدعو إلى إدخال تعديلات على قانونها

■ فتن العفاني

دعا نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى ضرورة إدخال عدة تعديلات على القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز على مستوى التركيبة والاختصاصات المخولة للهيئة، وذلك حتى يتم التحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين.

وقال نزار بركة، خلال اجتماع للمجلس في دورته الثامنة والخمسين، زوال أول أمس الخميس، بمقره بالرباط، "إن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي أحيل على المجلس من لدن رئيس مجلس النواب من أجل إبداء الرأي حوله، يتضمن عناصر قوة على رأسها صلاحية الهيئة للتدخل في كل مراحل المسار التشريعي، والاضطلاع بدور القوة الاقتراحية، بل والاضطلاع بدور تكريس مبادئ المساواة والمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز".

ولم يتردد نزار بركة في تقديم انتقادات همت تركيبة هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، حيث اعتبر شكلها الحالي "أقرب ما تكون إلى مجلس استشاري محدود منه إلى مؤسسة دستورية، مستقلة وجماعية، تمارس اختصاصاتها في انسجام وتكامل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

ذلك أن الهيئة، يقول بركة، "تتألف من ستة عشر عضوا، الرئيس، وأربعة ممثلين للدولة، وبرلمانيين إثنين وقاض يمثل المجلس الأعلى للسلطة القضائية وممثل عن المجلس العلمي، وثلاثة ممثلين عن المجتمع المدني، وأربعة ممثلين عن القطاع الخاص، فضلا عن ثلاث خبراء يعينهم الرئيس".

كما انتقد بركة مسار إعداد مشروع القانون، معتمدا المؤاخذات التي سبق أن قدمتها هيئات الحركة النسائية وجمعيات المجتمع المدني بالإشارة في هذا الصدد إلى استثناء المنظمات المهنية للمقاولات والمنظمات النقابية والجمعيات النشيطة في مجال حقوق النساء من المشاورات الرسمية التي كان المشروع محورا لها قبل عرضه على الحكومة، حيث خضع لعملية تشاور منظمة ومدعمة بالوثائق ومنفتحة على العديد من الأطراف المعنية على المستويين الوطني والدولي.

كما انتقد طابع التعويم الذي طال الهيئة المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور، حيث لم يتم تقديم تعريف ولو مختصر لمفاهيم المساواة وعدم التمييز، كما تم تحويلها إلى هيئة استشارية دون أن تمنح لها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهام شبه قضائية صريحة، إذ وفق الصيغة الحالية للقانون لا يمكن للهيئة تحرير محاضر حول أفعال التمييز أو المطالبة بتحريرها، كما لا يمكنها توجيه أوامر بوضع حد لأوضاع أو أفعال تتسم بطابع تمييزي، أو ذكر مرتكبيها بالاسم، بل والأدهى من ذلك، لا يمكن لها حتى مساعدة الضحايا أو تحديد الأضرار وتقدير وسائل جبرها.

يشار إلى أن الرأي الاستشاري الذي أعده المجلس، والذي كان محصلة مشاورات موسعة مع مختلف الأطراف، تضمن 19 توصية، وذلك من أجل تجويد النص حتى يتم إحداث هيئة للمناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، وجعله يتلاءم مع ما تتضمنه المعايير الدولية والتجارب المقارنة في هذا الباب، وكذا مع المضامين العميقة لدستور 2011.

الصباح
يومية مغربية شاملة

مجلس بركة يبطل ألغام الحقاوي بهيأة المناصفة

2-4910

أحبط مشروع قانون حكومي حول هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز أعدته بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتشاور مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعضاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذين أحيل عليهم من قبل الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب من أجل إبداء «الرأي».

وقال أعضاء في المجلس، الذي يترأسه نزار البركة، إن مشروع قانون 79-14 الذي صادق عليه المجلس الحكومي في اجتماع الخميس 19 مارس الماضي، ونوه بـ«المجهودات الجبارة التي قامت بها وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية»، لا يعدو «وثيقة مرتبكة وغير متماسكة تتخللها مجموعة من نقاط الضعف وتتضمن مخاطر على التنزيل الحقيقي للدستور الذي خص هذا المشروع المجتمعي الكبير بفصلين كاملين، 19 و164.

وأكد الأعضاء أن المشروع، الذي استغرق إعداده أربع سنوات كاملة، جاء مخيبا لآمال عدد كبير من الحقوقيين وجمعيات النساء والمواطنين، بسبب الارتباك وسمة المحافظة وسوء الفهم الكبير لغايات تنصيص دستور 2011 على هيأة نوعية للمناصفة ومحاربة أشكال التمييز، وهي الهيأة التي أوصى جلالة الملك، في عدد من المناسبات بالاهتمام بإخراجها بشكل جيد، كما أخبر المجتمع الدولي، خلال المنتدى الدولي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش، باقتراب الإعلان عنها.

وسجل المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، في تقرير عرض أول أمس (الخميس) على دورته العادية، عددا من الملاحظات واختلالات في البناء والشكل والمرجعية والمضمون والاختصاصات المخولة لهذه الهيأة التي أفرغت روح التنصيص الدستوري، ومن ذلك انعدام الصلاحية القضائية في مجال الحماية ضد أشكال التمييز.

وقال مصدر إن المشروع الحكومي لم يتضمن صلاحيات واضحة للهيأة لعرض قضايا التمييز أمام المحاكم، كما لم يوفر لها صلاحية القيام بالبحث والتحري وسلطة إصدار الأوامر والصلح وإصدار العقوبات وتحرير المحاضر وتسمية مرتكبي أفعال التمييز ومساعدة الضحايا وتقدير الضرر وتقدير وتحديد وسائل الإنصاف وجبر الضرر.

أكثر من ذلك، لم يحدد مشروع القانون المصادق عليه في المجلس الحكومي الفئات التي يشملها مجال تدخل الهيأة: النساء، أم النساء والرجال، أم كل شخص أيا كان جنسه أو ظروفه الشخصية، وهي مشكلة ستظهر عواقبها ومخاطرها أثناء تنزيل القانون الذي عجز أيضا عن تحديد تعريف لمفاهيم المساواة بين الجنسين والمناصفة وعدم التمييز وتراتبيتها المعيارية والعلاقات بينها.

وقال المجلس بما معناه إن مشروع القانون حصر مهمة النهوض (التشجيع) بتطبيق مبدأ المساواة في مناحي الحياة العامة، كما لم يمتع الهيأة بصلاحية التصدي لحالات التمييز في أماكن العمل والوسط التربوي والتعليمي وفي السجون، وعدم التنصيص على إلزامية تعليل قبول الشكايات، أو رفضها، ووجوب الإخبار بمآل الشكايات وآجال النظر فيها، ونشر نتائج تقييم مجهودات الدولة والمؤسسات الأخرى.

على مستوى تأليف الهيأة، لاحظ المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حسب معطيات توصلت بها «الصباح»، أن مقترحات المشروع جعل منها مجرد مجلس محدود وليس هيأة مستقلة، حين نص على تعيين الأعضاء بالصفة وتمثيلية ضعيفة للمجتمع المدني، في مقابل صلاحيات وسلطات واسعة للرئيس في أنشطة الهيأة، يتجلى ذلك خاصة في تمتعه بصلاحية تحديد جدول الأعمال.

أكثر من ذلك، أن الحكومة اقترحت قانونا لهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز قبل قانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بينما ينص الدستور بصريح العبارة على أن مهام الهيأة يجب أن تمارس «مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان».

يوسف الساكت

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

حسب توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة يفتقد إلى أبعاد المناصفة والجهوية

حميد اعزوزن

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيين استشاريين بخصوص مشروعي قانوني هيئة المناصفة ومكافحة التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وذلك بناء على طلب إبداء الرأي الموجه له من طرف رئيس مجلس النواب.

3/10221

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي التأم في دورته الثامنة والخمسين، أول أمس الخميس، سجل في رأيه الاستشاري بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، الذي أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية غياب ثلاثة أبعاد أساسية في الدستور افتقر إليها هذا المشروع، هي مبدأ المناصفة والبعد الجهوي والبعد المتعلق بالهشاشة.

وأضاف المجلس، بخصوص المشروع ذاته، أنه من بين الملاحظات أيضا، والتي تندرج ضمن الشكل، لا يشتمل مشروع القانون على ديباجة تعرض بوضوح المبادئ التوجيهية المحددة للمجلس.

واعتبر المجلس أن هذا المشروع، الذي تتم مناقشته حاليا في مجلس النواب، لم ينص على آليات لاستشارة الأطفال، علما أن مشاركتهم في السياسات العمومية حق تنص عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ولا على آليات لاستشارة الأسر، داعيا إلى تدارك هذا الأمر من قبل نواب الأمة.

وأضاف المجلس، أنه من حيث التأليف المقترح لا يضمن استقلالية وخبرة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ضمن المجال المؤسساتي بكيفية تكاملية ومنسجمة على اعتبارات حددها في اعتماد مبدأ تمثيلية جميع الفاعلين يجعل من مشكلة المشروعية موضوع مساءلة، وتمثيلية البرلمان بالصفة تطرح مشكلة حالة التنافي بين وظيفة البرلماني ووظيفة عضو المجلس، ويؤدي إلى التباس الأدوار، وكذا تمثيلية الإدارة العمومية بالصفة تطرح مشكلة المشروعية إزاء المهام المتعلقة بالتتبع والتقييم التي هي من اختصاص المجلس، ثم صلاحيات الرئيس الواسعة جدا التي قد تحول حسب المجلس، دون تحقيق الحكامة الجيدة الداخلية، بالإضافة إلى أن الخبرة المنتظرة من الأعضاء ليست مضمونة، لأن أغلبية الأعضاء سيتم تعيينهم بالصفة، وينتمون إلى مؤسسات لا تهتم في المقام الأول بالقضايا المرتبطة بالأسرة والطفولة.

وقدم المجلس مجموعة من التوصيات، التي تهدف إلى تعزيز مكانة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بصفته هيئة استشارية مستقلة للنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، حيث يعتبر أن نص القانون المتعلق بهذه المؤسسة، ينبغي أن يستجيب للمبادئ التوجيهية، والتي حددها في مبدأ الاستقلالية والاختصاص والخبرة، وتعدد الاختصاصات ومجالات العمل، ومبدأ العمل الجماعي والنجاعة، ثم مبدأ التعدد.

وأوصى المجلس بالاكتفاء بتمويل المجلس من طرف ميزانية الدولة فقط، مبرزا أن تمويله عن طريق صناديق أخرى قد يمس باستقلاليته، كما أوصى بالتنصيص على أن المجلس شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

وبخصوص تأليف المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، فقد أوصى المجلس بضمان تأليف متنوع من الخبراء من مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا الأسرة والطفولة، المنحدرين من جمعيات المجتمع المدني المنظم (الجمعيات، الهيئات النقابية، المنظمات المهنية)، والمؤسسات الدستورية المعنية بقضايا الأسرة والطفولة أيضا.

وشدد المجلس على ضرورة اختيار الأعضاء على أساس مبدأ الشخصية الاعتبارية بالتركيز على الخبرة والتجربة في أحد مجالات تخصص المجلس، وضرورة الحرص على تحقيق التوازن بين الأعضاء المتخصصين في الأسرة والطفولة، والتنصيص على عقد الجمعية العامة للمجلس أربع مرات في السنة على الأقل، ونشر آراء المجلس في الجريدة الرسمية.

وعلى غرار المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، لم تحظ تركيبة هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إذ اعتبر أن تأليفها يجعلها أقرب إلى مجلس استشاري، لكون الأعضاء يعينون بالصفة، بوصفهم ممثلين عن الهيئات، في حين أن تمثيلية المجتمع المدني ضعيفة، مقابل الصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الهيئة، وأوصى في هذا السياق بإعادة النظر في تشكيلة هذه الهيئة، بما يضمن استقلاليتها ومصداقيتها وعملها المشترك ومصداقيتها وتطوير خبرتها انسجاما مع الدستور نصا وروحا.

ودعا المجلس الى اعتماد التوازن بين مختلف السلطات، بحيث يتم تعيين الرئاسة وثلث أعضاء الهيئة من طرف جلالة الملك، والثلث من طرف الحكومة والثلث من طرف البرلمان، مع إسناد العضوية الاستشارية لممثل عن رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إلى ذلك، دعا المجلس إلى تعيين أغلبية أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية، وتعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم ، وخاصة المنظمات النقابية بغض النظر عن الانتماءات النقابية والحزبية بناء على الخبرة المشهود بها في المجال والتعددية وتنوع التجارب وتكاملها ، وتمكين الهيئة من خبراء دائمين متعددي التخصصات، مع تخصيص الموارد البشرية والمادية المناسبة والكافية بالهيئة.

كما أوصى المجلس بتحديد معايير التوظيف داخل الهيئة، باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والمناصفة والكفاءة والخبرة بهدف توفير الشروط الضرورية كي تطلع بمهامها على أحسن وجه، وبأن تحدث الهيئة آلية مختصة لتلقي الشكايات والنظر فيها، على أن تمنح لها صلاحيات شبه قضائية صريحة في مجال التحري والبحث والصلح وإصدار الجزاءات من الدرجة الأولى، وأن تسند لها صلاحية حق التقاضي، والتنصيب كطرف مدني في حالة استمرار الأفعال والأوضاع المتسمة بطابع تمييزي التي سبق للهيئة البت فيها.

Conseil national des droits de l'Homme

Libération

Les micmacs anti-parité du gouvernement Benkirane

Le gouvernement Benkirane compte-t-il faire de l'Autorité de la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination une simple coquille vide ? C'est ce que laisse penser l'avis du Conseil économique, social et environnemental (CESE) sur le projet de loi n°79-14 relatif à l'APALD qui a relevé plusieurs ambiguïtés et insuffisances au niveau de la composition, l'organisation, les attributions, les règles de fonctionnement et le champ d'application de celle-ci.

Ainsi au niveau de la définition du champ d'application, le CESE a observé que le projet de loi ne précise pas explicitement quelles seront les personnes qu'il couvrira. Serait-ce les femmes? Ou bien les femmes et les hommes ? Ou encore toute personne dont il sera tenu compte des circonstances personnelles. Ceci d'autant plus qu'aucune disposition du projet de loi ne précise clairement si l'APALD va être spécialisée dans la seule protection des droits des femmes et de la lutte contre les discriminations commises à leur encontre.

Le projet de loi 79-14 ne comporte pas également une définition, même sommaire, selon CESE, des notions d'égalité, de non-discrimination et de parité, que ce soit sur le plan de leur contenu matériel, de leur hiérarchie normative, ou de leurs liens instrumentaux. Les expressions «égalité», «parité», et «non-discrimination» sont utilisées de manière groupée, sans être différenciées. Pis, le CESE considère que l'élaboration de ce projet de loi préalablement à celui relatif au CNDH constitue une menace, d'une part, pour la clarté et la délimitation des attributions de l'APALD et, d'autre part, pour l'articulation et la cohérence des compétences de ces deux institutions.

Le CNDH et l'APALD ont, selon le CESE, pour particularité le fait que le champ d'intervention de la seconde (l'égalité, la parité et les discriminations) est « fondamentalement lié, indissociable et interdépendant » avec celui du CNDH

Concernant les attributions de l'APALD, le CESE a noté que le projet de loi y afférent, alors même qu'il énumère de façon extensive et détaillée les compétences de celle-ci en termes de missions consultatives, d'observation et d'analyse, de formation et de publications, ne lui confère pas de compétences précises en matière de protection contre les discriminations.

7705/3

> Le CESE appelle l'Exécutif à réviser son projet de loi sur l'APALD

En fait, l'APALD n'a pas la compétence d'établir ou de faire établir des procès-verbaux de discrimination, de prononcer des injonctions pour que fin soit mise à des situations ou des actes de discrimination, d'en nommer les auteurs ou les causes, d'assister les victimes, de déterminer les préjudices, et d'en estimer ou d'en fixer les réparations.

Ceci d'autant plus que ce projet de loi limite la compétence de cette autorité en matière de promotion des principes d'égalité, de parité et de non-discrimination, aux seuls domaines de la vie publique et laisse, par conséquent, hors de son champ d'intervention, les phénomènes fréquents de discrimination dont les femmes font l'objet dans le domaines économique, culturel et social, et dans les relations professionnelles relevant du secteur ou de la sphère dite privée.

L'avis du CESE souligne d'autre part que le projet de loi en question ne confère à l'APALD que la possibilité de formuler des « recommandations » et, en aucun cas et sous aucune forme, des mises en demeure ou des injonctions, et ne lui permet pas de prononcer ni même de recommander explicitement des sanctions quand elle est saisie par une personne victime ou se considérant comme victime d'une situation de discrimination.

Les conditions de saisine de l'APALD ont été également mises en cause. Le CESE estime à ce propos qu'elles doivent être clarifiées puisque l'article dudit projet de loi indiquant que «toute personne considérant être victime» d'une situation de discrimination peut saisir cette autorité, ne précise nullement si les personnes morales ont la possibilité d'y recourir.

La composition de cette future autorité a également suscité des critiques de la part du CESE. Ce dernier a, en effet, demandé si la composition de l'APALD, telle qu'elle est envisagée, va lui conférer une configuration assimilable à celle d'un conseil restreint plutôt que celle d'une institution constitutionnelle, indépendante et collégiale, appelée à contribuer au contrôle des politiques publiques en matière de protection des droits de l'Homme et à intervenir en complément et en cohérence avec le CNDH.

Le CESE relève en particulier que la plupart des membres de l'APALD sont désignés, non pas intuitu personae mais en tant que «représentants» d'institutions et de corps professionnels. Il relève aussi que la proportion dévolue à l'expertise issue de la société civile est extrêmement minoritaire (3 sur 16) dans la composition de cette autorité.

Pour remédier à ces failles, le CESE propose de conférer à celle-ci la personnalité juridique et le droit d'ester en justice, de l'habiliter à constater les situations de discrimination, de proposer des solutions amiables, d'estimer le préjudice matériel et moral des actes de discrimination et d'aider les victimes à obtenir réparation.

Le CESE a appelé également à renforcer la représentation de la société civile organisée indépendamment des appartenances professionnelles ou partisanes, sur la base de l'expertise probante, du pluralisme, de la diversité et de la complémentarité des expériences et de doter l'APALD d'un collège restreint de 25 à 30 membres, désignés intuitu personae et devant tenir au minimum une réunion par mois.

Hassan Bentaleb